

تقرير

مارلين خليفه
@marlenekhalifeمديرية الشؤون الاقتصادية في وزارة الخارجية
ملتقى للتشبيك بين لبنان والخارج

تندرج مهمات مديرية الشؤون الاقتصادية في وزارة الخارجية والمغتربين ضمن فلسفة "الامن الاقتصادي" في الداخل اللبناني وفي الخارج، ما يجعل التعاون بين الوزارات المختصة والبعثات اللبنانية في الخارج اساسيا في تدعيم الاقتصاد اللبناني وتحسينه. اطلالة على صلاحيات هذه المديرية والملفات التي تعالجها تظهر اهمية التشبيك الاقتصادي في الداخل كما في الخارج

يولي وزير الخارجية والمغتربين في حكومة تصريف الاعمال جبران باسيل اولوية لعمل مديرية الشؤون الاقتصادية التي تحتل المرتبة الثالثة في الاهمية بعد الامانة العامة ومديرية الشؤون السياسية والقنصلية. هذه الاهمية منحها اياها المشتري بموجب المرسوم رقم 2389 الصادر في 5 كانون الاول 1944 المنظم لوزارة الخارجية، والذي اصبح اساسا لجميع المراسيم ذات الصلة واخرها المرسوم رقم 1306 الصادر في 18 تموز 1971.

تندرج مهمات المديرية ضمن فلسفة الامن الاقتصادي، وتنشعب صلاحياتها اذ ترتبط فيها معظم القطاعات الاقتصادية في لبنان. وسط الظروف الاقتصادية المتردية، كان لا بد من انعاش هذه الوحدة الدبلوماسية وتنشيطها، وهذا ما يكب عليه الوزير باسيل وفريق العمل الذي يتولاه مدير الشؤون الاقتصادية السفير بلال قبالان الذي تسلم مهامه منذ 5 اشهر مع فريق عمل اداري قوامه 3 (الحاجة الفعلية الى 8) و6 دبلوماسيين.

81 بندا اساسيا تتابعها المديرية، لعل ابرزها التعاون مع مؤسسة ماكينزي التي ستقدم تقريرها حول الرؤية الاقتصادية للبنان قبل نهاية تموز الجاري بحسب العقد الذي وقعته مع الحكومة اللبنانية. وقد اجتمع ممثلون عنها مع وزير الخارجية والمغتربين ومع مديرية الشؤون الاقتصادية التي ستشارك في وضع الملاحظات على المسودة الاخيرة.

تتابع المديرية موضوع التجارة المثلثة بين قبرص واليونان ولبنان، وهو مفهوم جديد

هل من صلاحيات متداخلة مع وزارات اخرى؟ يقول مدير الشؤون الاقتصادية السفير بلال قبالان لـ"الامن العام": "صحيح ان ادوارا عدة تتقاطع مع وزارة الاقتصاد، لكن من حق المديرية توجيه الاهتمام الى مشاريع تطور العلاقات الاقتصادية. من الامثلة ان صلاحية وزارة العمل هي الترخيص للعمالة الاجنبية، ولكن الاتفاقات التي تعقد عبر السفارات في الخارج تكون عبر المديرية".

يروى السفير قبالان ان "ثمة عمالا من جنسيات مختلفة يقيمون بشكل غير شرعي في لبنان، ما يخسر الدولة اللبنانية الكثير من الاموال التي قد تجنيها من الاقامات التي يجب ان يدفعها هؤلاء، وهي قرابة الالف دولار اميركي في السنة، وهو امر قد نتابعه مع وزارة العمل واذا اضطر الامر عبر السفارات في الخارج".

يضيف: "هذا الواقع يؤدي الى الهدر والى تشجيع شبكات معينة تتعاطى الفساد، ويؤثر على البطالة في لبنان وعلى الجدوى الاقتصادية لأن ثمة تحويلات تخرج من لبنان عبر هذه العمالة تحتاج اليها السوق، ومن الضروري معرفة كمياتها وابقاعها وحجمها الاقتصادي والا نكون في صدد تهريب للاموال".

لا تنتهي مهمات مديرية الشؤون الاقتصادية هنا. فهي تتولى المتابعة بالنسبة الى اتفاق الشراكة الاوروبية مع وزارة الاقتصاد، وبالنسبة الى ملف انتساب لبنان الى منظمة التجارة العالمية، وتنسق مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الجامعة العربية حيث سيستضيف لبنان القمة الاقتصادية العربية في بيروت في كانون الثاني من السنة الجديدة. كما تعمل على دراسة تقارير وتحليل تصدر من البعثات اللبنانية في الخارج حول الفرص الاستثمارية وفرص التصدير من لبنان، وتنظم العلاقة مع وزارة المال عبر اتفاقات مالية بالنسبة الى الضرائب والاستثمار.

وتقوم ايضا بالتنسيق مع وزارة الاشغال والنقل، وتتابع موضوع الصادرات الصناعية



مدير الشؤون الاقتصادية في وزارة الخارجية والمغتربين السفير بلال قبالان.

مع وزارة الصناعة، وتنقل المديرية الى "ايدال" اهتمام اي مستثمر في الخارج بالموضوع المالي، وتتعاون مع وزارة الزراعة في شأن المنظمة الدولية للزيتون، ومع "الفاو"، ومع "ايرفد" وسواها من المنظمات، وتنسق مع وزارة الصحة بالنسبة الى المختبرات، ومع وزارة السياحة حيال صحة السياح.

كذلك تنسق مديرية الشؤون الاقتصادية مع المديرية العامة للامن العام عبر التشاور في الاتفاقات المتعلقة بالسياح والتأشيرات، بالتعاون ايضا مع مديرية الشؤون السياسية. ويكشف السفير قبالان عن "فكرة لا تزال قيد الدرس مع وزارتي الصناعة والاقتصاد والامن العام وهيئة ادارة قطاع النفط والبترو، لتشكيل وحدة اقتصادية مشتركة تتولى تحليل المعطيات الاقتصادية وانماط السوق والنشاطات الاقتصادية لدول ثانية سواء صديقة او عدوة، وتحديد اين تقع مصلحة لبنان، وتنبه الى المخاطر الاقتصادية التي تواجه لبنان بسبب تداعي الوضع الاقتصادي او بسبب المنافسة الاقتصادية في بلدان معينة، وتحدد المخاطر وترفع فيها تقارير لترشيد اي قرار تتخذه وزارة الاقتصاد او مجلس الوزراء". ويشير السفير قبالان الى ان الامن العام "مسؤول عن الامن الاقتصادي، وبما ان من صلاحياته

وزير الخارجية
يعطي اولوية لتصدير
المنتجات اللبنانية

الامن الخارجي، فان اية تداعيات اقتصادية في الخارج قد يكون لها تأثير على لبنان يشارك الامن العام في تحليلها. وحدة الامن الاقتصادي ستكون مشتركة، وقد صدر الطرح من المديرية الاقتصادية لاسيما مع اقتراب انتاج النفط. وثمة حاجة مثلا الى تحليل المخاطر الاقتصادية مع دول الجوار، الى مواضيع تتعلق بمنافسة الجاليات اللبنانية في بعض الدول ما يؤثر على المصالح الاقتصادية للبنان. يمكن ان ترفع التوصيات الى وزارة الاقتصاد ومجلس الوزراء". ويلفت الى ان الافرقاء لا يزالون في طور وضع الفكرة وسترفع الى مجلس الوزراء لبتها. ويشير الى ان هذه الفكرة طرحت على المدير العام للامن العام اللواء عباس ابراهيم الذي رحب بـ"اية فكرة تصب في مصلحة لبنان واقتصاده وتحميه ويتم العمل عليها ضمن الاصول".

معوقات عدة لا تسهل عمل المديرية. يقول السفير قبالان في هذا السياق ان "بنية الاقتصاد اللبناني والادارة العامة مهترئة والخدمات قديمة، وثمة ضرورة لتطوير التشريعات بسبب النقص في القدرة الانتاجية وعدم وجود يد عاملة مدربة بشكل كاف وشح الموازنة".

يضيف: "في ظل هذه الظروف بالموجود بدنا وجود، علما ان ثمة عناصر جيدة لديها ارادة العمل لكن الموارد قليلة".

من اهم المشكلات التي اكتشفها في غضون 5 اشهر على تسلمه مديرية الشؤون الاقتصادية، تلك التي تتعلق بالمتابعة مع الوزارات والمشكلات في التنسيق في ما بينها: "في غضون 5 اشهر قمت بجولات على الوزارات من اجل ايجاد اطار تنسيقي والعمل على نظام متابعة مكثف يتخطى البيروقراطية وغياب الارادة في بعض الاماكن".

ويؤكد ان "الوزير جبران باسيل مصر على تفعيل العمل، واهيمنت نشاطات منها دبلوماسية تتعلق بتسويق المطبخ اللبناني وعقد ورشة عمل في 28 حزيران الفائت صدرت عنها ورقة استراتيجية للتصدير في لبنان".

ويشير الى ان هدف "المديرية هو ان تكون نقطة التقاء للوزارات كلها وهذا لا يحتاج الى كادر بشري كبير بل الى كادر نشيط ومتابع. وثمة خطة لتطوير المديرية من ناحية التجهيزات".

تحاول المديرية حاليا "ملء الفراغ في ما يتعلق بالبحث عن اسواق خارجية جديدة الى حين وضع رؤية ماكينزي المشتركة. في هذا الوقت، اطلقت وزارة الخارجية والمغتربين مبادرات ضمن الامكانيات المتاحة بالتعاون مع الوزارات الاخرى. ابرز ما انجز هو تشجيع رجال الاعمال على مواكبة الوزير باسيل في جولاته الخارجية، تقديم منتديات اقتصادية متخصصة لرجال الاعمال انجزت في مؤتمرات الطاقة الاغترابية، توثيق التعاون مع الهيئة الوطنية للنفط، تعيين 20 ملحقا اقتصاديا، توثيق العلاقات مع بعض الوزارات في مواضيع مثل تسويق النبيذ في سويسرا والبرازيل، التحضير لمراجعة اتفاق الشراكة مع اوربوا واتفاق التسيير الاقتصادي العربي المشترك، لان دولا عربية عدة لا تلتزم وتفرض الضرائب على لبنان في بعض المنتجات".